ما ينشر في هذه الصفحة لايعبر بالضرورة عن رأي الصحيفة

مُطارِد أميركا.. ويبقى الأثر

عباس الزين

ما الذي تغيّر أو ما الذي حققه الأميركي بقتل سليماني غير الحزن في قلوب محبيه؟ ومن المعلوم أن الحزن في قلوب المظلومين يولّد الثورة أو يؤججها.

"ساحة المعركة هي الجنة المفقودة للبشرية؛ الجنة التي تكون فيها الأخلاق والسلوك البشري في أوجهما». (الشهيد قاسم سليماني – ٢٠٠٩)

عندما انفجرت السيارة التي تقل الفريق قاسم سليماني ومعه نائب رئيس هيئة الحشد الشعبي العراقي من مطار بغداد الدولي بعدوان أميركي فجر الثالث من كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠، كان العالم كلّه يعلم من هو سليماني وما مهامه ومن هم أعداؤه. لم يعرف العالم ذلك من سيرة حياةٍ كتبتها الصحف. عرف ذلك مِمن قتله، ومن الأسباب التي دفعته إلى قتله.

لم تدرس الاستخبارات الأميركية شخصية سليماني الذي ترك المدرسة في سن ١٣ عاماً للعمل في مواقع البناء في كرمان ومساعدة والده على تسديد الديون التي تسبب بها «الإصلاح» الفاشل للأراضي الذي أقره الشاه.

لم تدرسها من أجل تتبعه واغتياله فحسب، بل أيضاً من أجل فهم المنطلقات التي تصنع تلك الشخصية والقضاء عليها لمنع تجددها، لكن في لحظة من التاريخ صنعها بنفسه، تحولت شخصية سليماني الثورية إلى مشروع، وتحول المشروع بدوره إلى ثورة لا يحدّها إلا ما خطّه بيده قبل استشهاده.

في مجلة «نيويوركر»، يتحدث الصّحافي ديكستر فيلكينز (Dexter Filkins) في مقال "The Shadow Commander" (قائد الظل) عمّا أخبره به مسؤول عراقي كبير عن شخصية الشهيد قاسم سليماني. يقول إن «سليماني يتمتع بالحضور والكاريزما الهائلة. يمكن أن يكون في الغرفة ١٠ أشخاص. وعندما يدخل سليماني، لا يأتي ويجلس معك. يجلس في الجانب الآخر من الغرفة بمفرده، وبطريقة هادئة للغاية، ولا يتكلم، ولا يعلق. يجلس ويستمع فقط. بالطبع، يفكر الجميع فيه فقط... إنه ذكي للغاية وإستراتيجي بشكل مخيف".

لم يكن سليماني في هدوئه ورصانته قائداً أو مسؤولاً أو مشرفاً فحسب. كان حالة بحد ذاته، أو لنقل كان مشروعاً لذلك. لم يكن يفكّر بطريقة إستراتيجية فقط، بل كان الإستراتيجيا بمفهومها السياسي والأمني. دبلوماسي غربي تحدث في هذا الأمر لفيلكينز عام ٢٠١٣، وقال إن طهران لم تبدأ بخطة رئيسية لبناء محور المقاومة، لكن الفرص ظهرت. وفي كل حالة، كان سليماني أكثر ذكاءً وأسرع وأفضل موارد من أي شخص آخر في المنطقة. ومن خلال اغتنام الفرص فور ظهورها، بنى الشيء ببطء، ولكن بثبات.

نظر أعداء سليماني إليه نظرة غير العارف دائماً. لذا، فإن خطواته، حتى تلك المتوقعة، كانت مفاجِئة وغير محسوبة النتائج. والسؤال المطروح لم يكن: ما الذي سيفعله سليماني؟ بل ما الذي سنفعله مع سليماني؟ من هنا، فإن مطاردته الاحتلال والهيمنة الأميركية في كل مكان وضعت واشنطن أمام خيارات جميعها صعبة. ومن اليوم الأول الذي تعرفت فيه الاستخبارات الأميركية إلى سليماني، كان الأخير حريصاً على التعامل مع الأميركي من موقع المواجهة في أدق التفاصيل وأقلها أهمية.

عندما سافر ريان كروكر، المسؤول الكبير في وزارة الخارجية الأميركية، سراً إلى جنيف في الأيام التي تلت هجمات ١١ أيلول/سبتمبر للقاء مجموعة من الدبلوماسيين الإيرانيين، بدا واضحاً له أن الإيرانيين كانوا يصغون إلى سليماني المعيّن حديثاً قائداً لـ«قوة القدس»، ويشيرون إليه بـ«حاج قاسم»، كما ذكر. لم يُفاجأ كروكر عندما اكتشف أن سليماني كان مرناً. وأحياناً، كان ينقل رسائل إلى كروكر، لكنه تجنب كتابة أي شيء. وتعليقاً على ذلك، قال: «طريقة حاج قاسم ذكية للغاية... لن يترك آثاراً ورقية للأميركيين".

القصة بدأت من هنا: «يستطيع قاسم سليماني، إذا كان راغباً في ذلك، قيادة سيارته من طهران إلى حدود لبنان مع فلسطين المحتلة من دون توقف». هذا ما ذكره ضابط الاستخبارات الأميركي السابق علي صوفان في دراسته المعنونة «قاسم سليماني وإستراتيجية إيران الإقليمية الفريدة»، الصادرة عام ٢٠١٨. رئيس «الموساد» الإسرائيلي تحدث عن ذلك بطريقته، قائلاً إن «المسار نفسه سيكون مفتوحاً لشاحنات محملة بالصواريخ متجهة إلى حزب اللّه». وبذلك، حدد الأميركي، ومعه الإسرائيلي، كملحق عسكري في المنطقة، خطوات سير سليماني على أنها مسار الصراع من إيران والعراق إلى سوريا ولبنان.

عام ٢٠٠٦، وبعد العدوان الإسرائيلي على لبنان، أرسل سليماني رسالة إلى قوات الاحتلال الأميركية يعلمهم فيها أنه «كان مشغولاً في بيروت»، ومتمنياً «أن يكونوا قد استمتعوا بالهدوء في بغداد» خلال غيابه. حينها، كانت الولايات المتحدة تحارب لأجل «شرق أوسط جديد»، وترسم معالمه انطلاقاً من احتلالها العراق، وربطاً بحربها ضد لبنان وحزب اللّه.

كان سليماني على الجبهتين وقتها، ليس لكونه داعماً لتحرر شعبيهما فحسب، وهذا الأساس، بل لأن العدو هو أميركا أيضاً. ينظر البعض إلى تحركات «الحاج القاسم» بوصفها كانت دفاعاً عن مصالح إيران الحيوية في المنطقة، وهذا أيضاً حق لها بطبيعة الحال، لكن سليماني كان بارعاً ومجتهداً في ربط مصالح إيران بمصالح المنطقة وشعوبها. الدور الذي أداه في مقارعة الهيمنة الأميركية في فلسطين ولبنان والعراق وسوريا وغيرها من المناطق لم يكن استعلاءً أو نفوذاً أو ضمن شروط. كان هدفه محدداً وضمن قضية محورية.

في الحديث عن سليماني، تبرز مسألة مهمة تتعلّق بقرار اغتياله. لم يكن «قائد الظل» بعيداً من أعين القوات الأميركية طوال فترة تنقله بين الجبهات. ما كان يتردد به الأميركي هو القرار. لذا، إن القرار الذي اتخذه ترامب لم يكن وليد لحظة، ولم يكن قراراً خاصاً، كما حاولت الإدارة الأميركية الترويج له، حين قالت إن «المجنون ترامب» أوعز منفرداً بقتل سليماني.

في اللحظة التي استهدفت الغارات الأميركية خلالها سليماني، كانت الولايات المتحدة هي التي اتخذت القرار بشخص رئيسها؛ فسليماني ليس عدواً لترامب أو بومبيو فقط. هو عدو يهدد نفوذ الدولة وهيبتها في مناطق هيمنتها. وبناء عليه، فإن من يتحمل المسؤولية ومن سيتلقى الرد هو الوجود الأميركي في المنطقة بأكمله، برئاسة بايدن أو ترامب أو أياً يكن... وهذا ما أعلنه صراحة قادة محاور المقاومة على مدى السنوات الماضية.

في رحلته الأخيرة، من بيروت إلى دمشق، وصولاً إلى بغداد، وبعدها طهران شهيداً، أظهر سليماني، قاصداً ذلك، الخريطة التي يطارِد من خلالها الوجود الأميركي. خطواته تلك كانت إيذاناً بعصر جديد، وهي أيضاً تلخّص جهاده وحياته، ولأجلها قُتِل. من الخطأ حتى في التحليل السياسي والأمني القول إن واشنطن كانت تبحث عن سليماني لتقتله، بل قتلته، وكان معلوماً لها مكانه، وكان هو من يبحث عنها ويطاردها بين عواصم المقاومة والمواجهة.

في ذكراه الثالثة، ما الذي تغيّر أو ما الذي حققه الأميركي بقتله، غير الحزن في قلوب محبيه؟ من المعلوم أن الحزن في قلوب المظلومين يولّد الثورة أو يؤججها. هذا ليس كلاماً وجدانياً وانتهى الأمر، بل واقع تعيشه ساحات الصدام مع الهيمنة الأميركية. صواريخ المقاومة في فلسطين ولبنان وسوريا والعراق، المستمرة في التصويب على عدوها، تحدث الأميركي والإسرائيلي عن جدوى قتل سليماني.

"شهيد فلسطين» عبارة تليق به وتليق بجرائم أعدائه. في الشكل، خسرت فلسطين شخص قاسم سليماني، لكنها لم تخسر، ومعها شعوب المنطقة الحرّة، مشروع قاسم سليماني. أمّا في المقلب الآخر، فقد ظنّت الولايات المتحدة أنها ربحت بعدم وجود شخص قاسم سليماني، في حين أنها خسرت ببقاء مشروعه وتمدده. وبين هذا وذاك، ما يبقى فقط هو الأثر.

٢٠٢٣ عام التحديات أمام المقاومة الفلسطينية

أيمن الرفاتي

المؤشرات المتطرفة التي يحملها أطراف الحكومة الإسرائيلية، وخصوصاً بن غفير، تعطي دلالة واضحة على أن المواجهات مع جيش الاحتلال، شهد عام ٢٠٢٢ ارتفاعاً كبيراً في عدد عمليات إطلاق النار وعدد القتلى من الجيش والمستوطنين مقارنة بالأعوام الثلاثة الماضية.

العدو ستكون في أشدّها خلال هذا العام الذي سيشهد تزايداً في عمليات المقاومة.

سجّل عام ٢٠٢٢ تصاعداً مميّزاً للمقاومة الفلسطينية، وخصوصاً في الضفة الغربية والقدس المحتلتين، وهو ما وثّقته الإحصاءات والمعطيات والوقائع على الأرض، بل إنّ جبهتي غزة والضفة ارتقتا إلى المرتبة الأولى في قائمة المخاطر التي تُحْدِق بـ«دولة» الاحتلال، وفق تقدير شعبة الاستخبارات العسكرية لجيش الاحتلال «أمان». وفي ظل هذا التصاعد، يمكن أن نستشرف ما مفاده أن يكون العام الجديد ٢٠٢٣ مليئاً بالتحديات وأكثر تصاعداً في العمل المقاوم.

مع نهاية عام ٢٠٢٢، اعترف جيش الاحتلال بتصاعد المقاومة في الضفة الغربية المحتلة، بالإضافة إلى زيادة قوّتها في قطاع غزة بصورة متسارعة. وبحسب المعطيات، التي نشرها ووفق المعطيات، وقعت ٢٨٥ عملية إطلاق نار في الضفة الغربية، أسفرت عن مقتل ٣١ مستوطناً وجندياً، في مقابل ٦١ عملية وقعت في عام ٢٠٢١، وأسفرت عن مقتل ٤ مستوطنين وجنود، و٣١ عملية في عام ٢٠٢٠ أوقعت ٣ قتلى، و١٩ عملية في عام ٢٠١٩ أوقعت ٥ قتلى.

في العام الجديد ٢٠٢٣، تزداد العوامل التي تدفع إلى زيادة أعمال المقاومة الفلسطينية في الضفة الغربية والقدس والداخل المحتل عام ١٩٤٨، وربما المواجهات العسكرية مع قطاع غزة. هذه الأمور تفرض جملة من التحديات التي تتطلب من المقاومة الإسراع في التجهّز لها، وخصوصاً في ظل تطرف حكومة الاحتلال، التي يقود متطرف، مثل إيتمار بن غفير، ملفات مهمة فيها، وهو الذي لم يتوقف عن تعهّد ارتكاب خطوات استفزازية للفلسطينيين، وخصوصاً فيما يتعلّق بالمسجد الأقصى أو بالأسرى الفلسطينيين.

لا شكّ في أن نتنياهو سيحاول، مع هذه الحكومة، القيام بمهمّات «إطفاء الحرائق»، وربما منع انزلاق الأوضاع إلى مرحلة الانفجار مع الفلسطينيين، إلّا أنّ عدم سيطرته على الأوضاع، وكثرةَ الخطوات المتطرفة من شركائه، سيجعلانه ينزلق معهم، ما لم يتدارك الأمور مبكّراً، ويتفق مع أعضاء حكومته على عدم الذهاب نحو خطوات تستفز الفلسطينيين وتفجّر الأوضاع لمدة لا تقل عن عام، لأن عدم تنبّهه لهذا الأمر سيؤدي إلى انفجار كبير، وربما انتفاضة فلسطينية ثالثة.

المؤشرات المتطرفة، التي يحملها أطراف الحكومة، وخصوصاً بن غفير، تعطي دلالة واضحة، منذ الأسبوع الأول لها، على أن المواجهات مع العدو ستكون في أشدّها خلال هذا العام، الذي سيشهد تزايداً في عمليات المقاومة، إذ إنه ثبت، خلال العامين الأخيرين، أنّ عمليات المقاومة في الضفة والداخل تزداد طردياً مع زيادة جرائم الاحتلال ومحاولاته تجاوز الخطوط الحُمر.

أمّا المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة، فستجد نفسها مضطرّة إلى مواجهة هذه الحكومة المتطرّفة، ووضع حدّ لتجاوزاتها أو محاولاتها تجاوز الخطوط الحمر، وستلجأ إلى استخدام القوة العسكرية، وخصوصاً إذا ما تعلّق الأمر بالقدس والمسجد الأقصى والأسرى وضمّ الضفة والعودة إلى سياسة الاغتيالات والنقب، إذ إنّها لن تسمح لهذه الحكومة بتمرير سياساتها المتطرفة التي تهدد القضية الفلسطينية برمتها.

تدرك المقاومة الفلسطينية حجم التحديات وسعي الأحزاب الصهيونية الدينية لحسم الصراع عبر صنع وقائع جديدة على الأرض، مثل ضمّ الضفة الغربية، وتقسيم المسجد الأقصى زمانياً ومكانياً، واقتطاع جزء منه لبناء كنيس يهودي.

علاوة على ذلك، تجد المقاومة نفسها أمام تحدي ديمومة العمل المقاوم في الضفة وتعزيزه؛ فالحكومة الجديدة تضع نصب عينيها القضاءَ على المقاومة الناشئة هناك، عبر عمليات عسكرية موسّعة، وخصوصاً في جنين ونابلس. هذا الأمر، وفق اعتقادي، لن تسمح به المقاومة في قطاع غزة، إذ ستحاول ترسيخ مبدأ وحدة الساحات. ومن أجل هذا، قد تتصاعد الأوضاع، ونشهد جولات قتالية جديدة.

إلى جانب ذلك، يظلّ ملف الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال تحدياً حاضراً أمام المقاومة الفلسطينية، إذ إنّ تعهدات بن غفير بشأن التضييق على الأسرى، والحديث عن قانون أعداد الأسرى الفلسطينيين، ستفرض على المقاومة الفلسطينية ممارسة ضغوط أكبر على «دولة» الاحتلال، بما في ذلك تنفيذ عمليات أسر جديدة لجنود الاحتلال من أجل مبادلتهم بالأسرى الفلسطينيين وتبيض السجون، وهذا الأمر قد يعني أننا سنكون أمام مواجهات عسكرية جديدة، عنوانها ملف الأسرى.

تدرك المقاومة الفلسطينية أن أي مواجهة ستدخلها لن يقتصر ثمنها على الملف الذي تفجّرت من أجله. فمن يدفع الأمور إلى المواجهة العسكرية عليه تحمّل تبعات ذلك، وخصوصاً أنّ هناك مطالب سياسية للمقاومة ستكون حاضرة على الطاولة عند أي مواجهة، أقلّها وضع خطوط حمر أمام الحكومة المتطرفة في «دولة» الاحتلال.

تجنيد أوروبا ونفق الانهيار اللا نهائي

عبير بسّام

خلال مكالمة هاتفية في أول أيام العام الجديد بين وزير الخارجية الأميركي انتوني بلينكن ووزير خارجية الكيان الصهيوني إيلي كوهين، كان هناك تأكيد كما العادة على دعم أمريكا اللا محدود للكيان. وكان هناك كلام هام يتعلق بتهديد إيران والاتفاق النووي، حيث نقل بلينكن عن الرئيس جو بايدن أن الاتفاق ولد ميتاً، إضافة إلى التأكيد على تفعيل قمة النقب وجعلها دورية والشأن الفلسطيني، وفي هذا حديث طويل. وأخيراً وليس آخراً، كان تصريح بلينكن أن «الإدارة الأمريكية تنوي تجنيد دول أوروبا لتشديد العقوبات على إيران»، وقد بارك كوهين من جهته الموقف الأمريكي وكرر موقف «إسرائيل» بوجوب «زيادة الضغط على إيران وعدم العودة إلى الاتفاق النووي".

الكلام حول الضغط على أوروبا كلام وقح ولكنه ملفت، ويستنتج منه أن الولايات المتحدة باتت تتحدث بصراحة عن دورها الحالي في أوروبا وعن التحكم بالسياسات الأوروبية بحيث إنها باتت توجهها عن بعد لمصلحة «اسرائيل». وأن ما يحدث في أوروبا اليوم من انهيار اقتصادي بسبب الحرب الأوكرانية هو صناعة أمريكية ١٠٠٪، وأوروبا جُرّت إليها كما تُجَر الشاة إلى المسلخ.

والأوروبيون يعلمون أن الموقف الذي وُضِعوا فيه هو صناعة أمريكية، ويؤكد ذلك المخاوف الجدية التي أعلن عنها ممثل السياسة الخارجية جوزيب بوريل في نهاية العام الماضي، معترضاً على التشريع الجديد الذي وضعته الولايات المتحدة في تقديم المساعدات للشركات التي تنتج سلعاً عبر استخدام تقنيات صديقة للبيئة، ولكن داخل الأراضي الأميركية. وقد أشرنا خلال مقال في العهد: «في الحرب الإقتصادية: أمريكا ربة المنزل.. وأوروبا الشغالة»، عن حجم الضرر الذي تتعرض له أوروبا بسبب هذا القانون الذي يهدف لجذب الشركات التي تعمل في أوروبا إلى الولايات المتحدة، وأنه لا بد أن ينعكس ذلك وبالاً إضافياً على الاقتصاد الأوروبي.

لقد قالها بوريل صراحة، أن ذلك سيضر بالمصنعين الأوروبيين وبالعلاقات التجارية الأوروبية الأميركية، وأن ذلك يتعارض مع قواعد منظمة التجارة العالمية، وأن «الاتحاد الأوروبي لا يملك قدرة مالية لمساعدة الشركات مماثلة لتلك الموجودة في واشنطن، واعتماد سياسات مماثلة لها يمكن أن يؤدي إلى تفكيك سوقنا المحلي». الغريب أنه عندما يتحدث الأوروبي بهذه اللغة المحذرة، لا يفهم منه إذا ما كان يحذر الأوروبيين أم يحذر أميركا من الانهيار الاقتصادي الأوروبي. فإذا كان يحذر الولايات المتحدة، فقد أسمع إذ نادى حياً، ولكن لا حياة لمن تنادي، وإذا كان يحذر أوروبا فهو ينادي من هو بحكم شبه الميت.

لقد قتلت أوروبا يوم قتل الثور الأبيض! والمقتول هنا كان، وبكل صراحة، ليبيا. والفرق بين أوروبا وروسيا، أن الأخيرة تعلمت الدرس في ليبيا، وبعد خروج شركاتها العاملة هناك بعد الفورة المزعومة، اتخذت موقفاً مغايراً تماماً في سوريا ووقفت مع الصين ضد استصدار قرارات مجلس الأمن لقصف سوريا على الطريقة الليبية. لقد كان لأوروبا في عهد القذافي استثمارات هامة وخاصة بعد اطلاق معمر القذافي في العام ٢٠٠٧، الرئيس الليبي السابق، سراح الممرضات اللواتي حقنّ أطفال ليبيا بفايروس الإيدز. والقضية ما تزال قريبة من الذاكرة، وقع يومها نيكولا ساركوزي الرئيس الفرنسي اتفاق استثمار بقيمة عشرات مليارات الدولارات. وقبلها وقعت اتفاق صداقة ما بين إيطاليا وليبيا. وكانت شركات «تام أويل» الليبيّة تملك محطات لتزويد الأوروبيين بالمحروقات في جنوب أوروبا. وكانت إيطاليا تستورد نحو ١٠٪ من حاجتها الإجمالية من النفط. وقد طورت ليبيا منذ العام ٢٠٠٨ علاقات جيدة مع الاتحاد الأوروبي، وفي العام ٢٠١٠، وصلت أوروبا إلى توقيع اتفاق إطار للتعاون وتأمين الطاقة. وزار ليبيا في تشرين الأول/ اكتوبر المفوض الأوروبي، شتيفان فوله، وعلق قائلاً: «تطورت ليبيا بشكل جيد".

في العام ٢٠١١، تكالبت الصحافة الأوروبية من أجل دفع حكوماتها للوقوف إلى جانب الفورات التي حدثت في الدول العربية، كما تكالبت من أجل دعم المتظاهرين في إيران في العام ٢٠١١، وقد نشرت الدويتشه فيله في شباط/ فبراير ٢٠١١ مقالاً بالعربية ترجمت فيه أقوال الصحف بوجوب الوقوف إلى جانب التظاهرات والفورات والاضطرابات في المنطقة العربية وإيران، وانتقدت العلاقات مع ليبيا منذ العام ٢٠٠٦. ومن يريد أن يقيس حجم هيمنة الإعلام الغربي في صناعة الرأي عليه أن يقرأ ما كتبه الفيلسوف والروائي التشيكي/ الأميركي أندريه فليتشك بعنوان «لقد أعمتنا الدعاية الغربية»، وفي جملة ما يقول: «كيف قمنا ببيع الاتحاد السوفياتي وتشيكوسلوفاكيا، مقابل أكياس التسوق البلاستيكية!» في مقال يصف فيه قوة الإعلام الغربي وبخاصة الـ BBC بعد انهيار جدار برلين.

بعد تحريض ٢٠١١ الإعلامي، فجأة ابتدأ تطور المحادثات حول الاتفاق النووي مع إيران، ووقع في العام ٢٠١٥، وابتدأت الاستثمارات الأوروبية في إيران مما عوض ولو جزئياً الخسارة الأوروبية في العراق وليبيا على التوالي. وبعد مجيء ترامب وإلغاء الاتفاق ابتدأ الانهيار الأوروبي، والذي كانت أوروبا تتخبط بعد الفائه وبعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي بطلب من ترامب كمن مسه الجن، لقد وقعت في فخ أميركي محكم.

هذا غيض من فيض ما خسرته أوروبا من استقلاليتها الاقتصادية في سياساتها التابعة لأمريكا، حين قتلت الثور الأبيض بمساعدة الذئب الأميركي، وكانت احدى كبريات الشركات النفطية الفرنسية توتال قد خسرت موقعها في العراق خلال الحرب عليه، واستولت الولايات المتحدة على استثمارات آبار النفط في كل من العراق وسوريا. وحين بدأت أوروبا بمساندة الذئب على محاولة الفتك بالثور الرمادي، أي روسيا، انهارت، واليوم حان وقت أوروبا، عفواً الثور الأسود.

لا أحد يعلم ماذا يدور فعلياً في الكواليس، لأن الإعلام الأوروبي يقع تحت سيطرة الصهيونية العالمية، تماماً كما تدير الصهيونية المؤسسات الإعلامية الضخمة في أمريكا. ولا يستطيع المواطن الأوروبي أن يتخذ أية مواقف لأنه يتخبط واقعاً تحت عبئين، الأول عبء التضخم الاقتصادي الذي باتت ترزح تحته أوروبا، وخاصة مع تعطل عمل الشركات فيها وتفشي رعب البطالة. والعبء الثاني، هو التجهيل والدعاية ضد روسيا في الحرب الدائرة في أوكرانيا، وعجز هذا الإعلام عن فضح المصلحة الأميركية في جر أوروبا وروسيا نحو الحضيض.

وبذلك نعود للكلام الذي قاله بلينكن لكوهين حول تجنيد أوروبا من أجل تشديد العقوبات على إيران. ولمصلحة من سيكون هذا التجنيد؟ كما العادة هذا التجنيد سيكون لمصلحة «أمن إسرائيل»، و«اسرائيل الآمنة»، وبناء الهيكل المزعوم. وليس من الممكن في الوقت الحالي لأوروبا التفلت من إجراءات الحصار التي يمكن للولايات المتحدة أن تفرضها عليها عبر برنامج تحويل الأموال سويفت، الخاضع لسلطة الولايات المتحدة، والذي استطاعت عبره في العام ٢٠٠١، فرض رفع السرية المصرفية في البنوك السويسرية. إن كلًّا من روسيا والصين تعملان منذ العام ٢٠١٦، على وضع برامج لتحويل الأموال خارج سيطرة برنامج السويفت، إلا أن أوروبا مع الكفاءات العلمية التي تتمتع بها ما زالت تحت سيطرة البرنامج الذي يمكنه أن يفرض العقوبات على شركاتها ومصانعها وحكوماتها في حال خروجها عن القرار الأميركي، وقد هدد بفعل ذلك ترامب ونفذه.

الوضع الحالي لأوروبا لا يختلف عن وضع جمهوريات «الموز» التي يحكى عنها، وليس من أمل أمامها سوى العودة إلى نقل الأموال بواسطة البريد، وإنقاذ ما تبقى من ماء وجهها الذي خسرته يكون بعودتها للوقوف إلى جانب روسيا ووقف مهزلة الحرب في أوكرانيا، وإلا فشعوبها لا بد ستنقلب عليها عندما يقرص البرد والجوع أمعاء أبنائها، وهنا اللعبة الأميركية ستتجلى بمزيد من الديون يقرضها البنك الدولي لباقي الدول المتماسكة فيها، مثل ألمانيا وفرنسا، وسيوقعها في فخ التجنيد إلى الأبد.